



# الأمم المتحدة

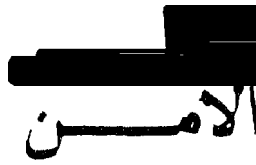
A/42/313

S/18888

3 June 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/  
RUSSIAN/SPANISH



الجمعية  
العامة

## مجلس الأمن

السنة الثانية والأربعون

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

البند ٢٦ و ٥٠ و ٥١ و ٦٢ و ٦٣

و ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ و ٧٤ و ٨٣ من

القائمة الأولية\*

السنة الدولية للسلم

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل

للتجارب النووية

الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية

العامة الاستثنائية الثانية عشرة

المؤتمر العالمي لنزع السلاح

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ موجهة الى الامين العام

من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية

لدى الامم المتحدة

عقدت في برلين في يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ دورة اللجنة الاستشارية

السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة .

وصدر عن الدورة بلاغ كما صدرت وثائق بشأن العقيدة العسكرية للدول الاطراف في

معاهدة وارسو وبشأن التغلب على التخلف واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

\* A/42/50 و Corr.1

وإشرفني أن أحيل اليكم وثائق الدورة (انظر المرفق) . وسأغدو ممتنا لـ  
تفضلتم بتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٦ و ٥٠  
و ٥١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ و ٧٤ و ٨٣ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) هاري اوت  
السفير فوق العادة والمفوض  
نائب وزير الخارجية

مرفق

البلاغ الصادر عن دورة اللجنة الاستشارية  
السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو

عُقدت في برلين في يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ دورة اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو للمداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة . وحضر هذه الدورة : عن جمهورية بلغاريا الشعبية : تودور جيفكوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية رئيسا للوفد ، وغيورغي اتاناسوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ، ودوبري جوروف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ، وميلكو باليف ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ، وبييتير ملادينوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ،

وعن جمهورية هنغاريا الشعبية : يانوش كادار ، الامين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ، رئيسا للوفد ، وغيورغي لازار ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ، وماتياس زوروس ، أمين اللجنة المركزية للحزب ، وبييتير فاركوني ، عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ، وفيرينك كارباتي ، عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ،

وعن الجمهورية الديمقراطية الالمانية : اريك هونيكر ، الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رئيسا للوفد ، وويلي ستوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ، وهيرمان اكسن ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ، وايغون كريينز ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ، وهينز كيسلر ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ، وغونتر ميتاغ ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ، واوسكار فيشر عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ،

وعن جمهورية بولندا الشعبية : فويتشك ياروزلسكي ، الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولندي الموحد ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية ، رئيسا للوفد ؛ وزبيغنيو ميسنر ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وجوزيف زيريك ، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية للحزب ؛ وماريان ارزيشوووسكي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزيرة الخارجية ؛ وفلوريان سيويكي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ؛

وعن جمهورية رومانيا الاشتراكية : نيكولاي شاوليسكو ، الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، رئيسا للوفد ؛ وكونستانتين داسكاليسكو ، عضو اللجنة التنفيذية السياسية التابعة للجنة المركزية للحزب ورئيس الوزراء ؛ وايون ستويان ، العضو المناوب في اللجنة التنفيذية السياسية وأمين اللجنة المركزية للحزب ، وفاسيه ميليا ، العضو المناوب في اللجنة التنفيذية السياسية التابعة للجنة المركزية للحزب ، ووزير الدفاع الوطني ؛ واوان توتو ، العضو المناوب في اللجنة التنفيذية السياسية التابعة للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ وغورغي كارانجيل ، السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية رومانيا الاشتراكية لدى الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛

وعن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، رئيسا للوفد ؛ واندرية غروميكو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ ونيكولاي ريجكوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وادوارد شفرنادزه ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛ ومارشال الاتحاد السوفياتي سيرغي سوكولوف العضو المناوب للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع ؛ وفاديم مدفيديف ، أمين اللجنة المركزية للحزب ؛

وعن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية : غوستاف هوساك ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، رئيسا للوفد ، ولبومير ستروغال ، عضو هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب ورئيس الحكومة ؛ وفاسيل بيلاك ، عضو هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب وأمين اللجنة المركزية ؛ وميلوس جاكس ، عضو هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب وأمين

اللجنة المركزية ، وبهوهوملاف شنوبك ، عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ، وميلان فاكلافيك ، عضو اللجنة المركزية للحزب وزير الدفاع الوطني .

واشترك أيضا في الدورة مارشال الاتحاد السوفياتي فيكتور كوليكوف ، القائد العام للقوات المسلحة المتحدة للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وهربرت كروليكفسكي الأمين العام للجنة الاستشارية السياسية ، والنائب الأول لوزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

١ - قام المشتركون في الدورة باستعراض الحالة في أوروبا وفي العالم بأسره . وقالوا أنهم يرون في التطورات العالمية ، والتغيرات في العلاقات الدولية وازدياد الترابط بين الدول وجوانب التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا ، ووجود الأسلحة ذات القدرة التدميرية التي لم يسبق لها مثيل ، عوامل تدعو إلى اتباع أسلوب جديد في التفكير ونهج جديد تجاه قضايا الحرب والسلم ونزع السلاح وغيرها من المشاكل العالمية والاقليمية المعقدة ، كما تدعو إلى نبذ مفهوم "الردع النووي" الذي يفترض أن الأسلحة النووية هي الضمان لأمن الدول . ففي الحرب النووية لا يمكن أن يكون هناك منتصر . ولهذا السبب أكدت الدول الأطراف في معاهدة وارسو من جديد اعتقادها بأن الواجب الأساسي هو منع نشوب الحرب وتخليص الحضارة بصورة دائمة وحفظ السلم على الأرض ووضع حد لسباق التسلح ، والانتقال إلى تدابير ملموسة لنزع السلاح ، أولا وبصفة أساسية في الميدان النووي ، بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل . ويتطلب هذا توحيد جهود جميع الدول وجميع القوى المحبة للسلم وتوفير ثقة أكبر في العلاقات بين الدول ، وبوجه خاص بين الدول المنتمة إلى أنظمة اجتماعية مختلفة ، وفيما بين التحالفات السياسية - العسكرية لهذه الدول ، ووجود تصور سليم لدى كل طرف لمشاكل الطرف الآخر وأهدافه ونواياه المتعلقة بالمجال العسكري .

وتؤكد الدول الأطراف في معاهدة وارسو من جديد أن عقيدتها العسكرية ذات طبيعة دفاعية وقائمة على أساس الحاجة إلى الحفاظ على توازن القوى العسكرية على أدنى مستوى ممكن ، فضلا عن الرغبة في تخفيض القدرات العسكرية إلى المستويات الكافية للوفاء بمتطلبات الدفاع .

وفي هذا الشأن اعتمدت الدورة وثيقة ، سيتم نشرها .

٢ - يرى المشاركون في الدورة انه من الممكن الان اتخاذ الخطوات العملية التالية في ميدان نزع السلاح النووي بهدف وقف إنسياق البشرية نحو كارثة نووية :

- القيام فورا بإبرام اتفاق بشأن إزالة جميع القذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى في أوروبا على أساس التفاهم الأساسي الذي تم بلوغه في ريكيافيك . وإشر توقيع هذا الاتفاق سيتم سحب القذائف السوفياتية الموضوعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ردا على وزع القذائف الأمريكية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية ، وذلك بموافقة حكومتي هذين البلدين .

- إزالة القذائف السوفياتية والأمريكية القصيرة المدى في أوروبا في نفس الوقت ، وإجراء مفاوضات بشأن القذائف الموضوعة في الأجزاء الشرقية للاتحاد السوفياتي وعلى أراضي الولايات المتحدة .

- تسوية مسألة الأسلحة النووية التعموية بما في ذلك القذائف التعموية الموجودة في أوروبا ، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ، على النحو الذي اقترحه دول معاهدة وارسو في اجتماعها المعقود في بودابست .

- إبرام اتفاق بشأن إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، يمحبه تعزيز نظام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتؤيد البلدان الاشتراكية المتحالفة إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية لكل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة خمس سنوات وإجراء مفاوضات بشأن التخفيضات اللاحقة .

- فرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية بوصفه أحد التدابير ذات الأولوية العليا الرامية الى وضع حد لاستحداث وصنع وتحسين الأسلحة النووية ، وللتوصل الى تخفيضها وإزالتها . وتقتصر دول معاهدة وارسو البدء ، دون مزيد من التأخير ، في مفاوضات شاملة بغية التوصل الى اتفاقات مناسبة .

وتؤيد الدول المشتركة في الدورة بشدة فكرة الإبقاء على الغشاء الخارجي خاليا من الأسلحة ، والتقيد الدقيق بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وإبرام اتفاقات بشأن حظر المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية والأسلحة من نوع فضاء - أرض ، ومنع قيام سباق تسلح في الفضاء والاضطلاع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقط ، وعلى أساس رشيد ، ولغايدة البشرية جمعاء .

ويدعو زعماء الدول الاشتراكية المتحالفة الى وضع احكام رئيسية لاتفاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وتعزيز نظام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وإجراء التجارب النووية . والى جانب إبرام معاهدة بشأن القذائف المتوسطة المدى ، يمكن لهذه الاحكام ان تصبح موضوع اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية على أعلى مستوى ، وأن توفر الأساس لوضع اتفاقات سوفياتية امريكية ملزمة قانونا .

وتعتبر الدول الاطراف في معاهدة وارسو ان من المهم ان تساهم جميع الدول الاوروبية ، وبوجه خاص الدول الاعضاء في الحلفين ، مساهمة نشطة في تحقيق نزع السلاح النووي ونجاح المفاوضات ذات الصلة به . وتبذل الدول الاطراف في معاهدة وارسو كل ما في وسعها من أجل التوصل الى اتفاقات محددة ثنائية ومتعددة الاطراف بهدف إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا القرن .

٣ - وتحبذ الدول المشتركة في الدورة القضاء في أقرب وقت ممكن ، على الأسلحة الكيميائية . وهي تكرر الاعراب عن استعدادها للانتهاء من إعداد اتفاقية دولية تحظر الأسلحة الكيميائية ، وتنص على تدمير المخزونات من هذه الأسلحة والقاعدة الصناعية لانتاجها بحلول نهاية هذه السنة . وفي هذا الصدد ، تشير الدول المشتركة في الدورة الى إعلان موسكو الذي اعتمدته في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ .

٤ - وقد ناقشت الدول الاطراف في معاهدة وارسو سبل تنفيذ البرنامج الذي تقدمت به في حزيران/يونيه ١٩٨٦ بقصد تحقيق تخفيض قدره ٢٥ في المائة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا خلال اوائل التسعينات . ويجب أن تحدث التخفيضات في آن واحد وبالتوافق مع منظومات الأسلحة النووية التعبوية . ويقترح المشاركون في الدورة انه سيكون من الضروري أثناء وضع التخفيضات المقترحة موضع التنفيذ إعداد تدابير

جديدة تمكّن أيضا من تحقيق تخفيضات أكبر في القوات المسلحة والأسلحة والنفقات العسكرية بحلول عام ٢٠٠٠ .

ومن رأي الدول الأطراف في معاهدة وارسو ان تخفيض المواجهة العسكرية في أوروبا يجب أن يكون عملية مستمرة يكون التوازن العسكري مكفولا فيها عند أدنى مستوى ممكن في كل مرحلة . وهي تبدي استعدادها ، ادراكا منها لعدم تماثل بني القوات المسلحة التي يحتفظ بها الجانبان في أوروبا ، التي تعود جذورها الى عوامل تاريخية وجغرافية وعوامل أخرى ، لتقويم اختلال التوازن الذي نجم في عناصر معينة أثناء التخفيضات وتقتصر أن يقوم الجانب الذي يمتلك تفوقا على الجانب الآخر بإجراء التخفيضات الملائمة . ويجب أن ترافق عملية تخفيض القوات المسلحة والأسلحة تخفيضات مناسبة في النفقات العسكرية للدول المعنية .

وتقترح الدول الممثلة في الدورة على جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وجوب عقد اجتماع لوزراء خارجيتها لاتخاذ قرار بشأن بدء مفاوضات واسعة لإجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والنظم التعبوية النووية في أوروبا مع تخفيضات مناسبة في النفقات العسكرية . ويجب أن تشمل هذه المحادثات كذلك عددا من التدابير ذات الأولوية العليا ترمي لتخفيض مستوى المواجهة العسكرية وتجنب خطر الهجوم المفاجئ ، ولضمان السحب المتبادل لأكثر الأسلحة الهجومية خطرا من منطقة الاحتكاك المباشر بين الحلفين العسكريين ، ولتخفيض تركز القوات المسلحة والأسلحة في هذه المنطقة الى حد أدنى يتفق عليه .

وستكون المرحلة الثانية للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا أفضل محفل لمناقشة هذه القضايا . ولكن الخيارات الأخرى ممكنة أيضا بالنسبة الى معالجة قضايا نزع السلاح ، وبخاصة داخل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما في ذلك عقد محفل خاص .

وتعلق الدول الاشتراكية المتحالفة اهتماما كبيرا على المشاورات غير الرسمية المعقودة في فيينا بين ممثلين لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو والتي ترمي الى المساعدة في وضع ولاية للمفاوضات المقبلة .

ان الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، اذ تعيد تأكيد حسن نواياها وإذ تبذل قصارى جهدها لخلق أفضل الظروف بالنسبة الى المفاوضات المقبلة ، تعلن عن استعدادها

لممارسة أقصى التقييدات فيما يتعلق بتطوير امكانياتها العسكرية وأن لا تعزز القوات العسكرية والاسلحة التقليدية ، بالإضافة الى إعلان وقف الانفاق على الاسلحة لفترة عام أو عامين ، وذلك على أساس متبادل ، وهي تناشد بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي أن تفعل المثل .

٥ - وتعلق الدول الاطراف في معاهدة وارسو اهتماما كبيرا على الخطوات الرامية الى تقليل المواجهة العسكرية وتعزيز الامن في مناطق منفردة من اوروبا ، وعلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية في البلقان ووسط وشمال القارة . وهي تعيد تأكيد عزمها على ضمان تنفيذ المقترحات التي تقدمت بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا في هذا الشأن . وفيما يتعلق بالمقترحات التي تقدمت بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا لإنشاء ممر خال من الاسلحة النووية على طول الخط الفاصل بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي يكون عرضه ٢٠٠ كيلومتر (١٥٠ كيلومترا على كل جانب) ، فهي تنص على سحب جميع الاسلحة النووية على أساس متبادل ، أي الذخائر النووية ، بما في ذلك الالفام النووية ، والقذائف القصيرة المدى والقذائف التعبوية ، والمدمعية النووية ، والطائرات الهجومية التعبوية ذات التسليح النووي ، ونظم القذائف سطح - جو ذات القدرة النووية .

وتؤيد أيضا الدول الاطراف في معاهدة وارسو استمرار وتكثيف الحوار المتعدد الاطراف بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في البلقان .

وتؤيد الدول الممثلة في الدورة تأييدا تاما الخطة التي تقدمت بها بولندا لتخفيض الاسلحة وبناء الثقة في اوروبا الوسطى . إن تنفيذها سيكون عاملا هاما في تعزيز السلم والاستقرار في القارة .

٦ - وسوف يكفل تنفيذ تدابير نزع السلاح عن طريق نظام فعال للتحقق يتماشى مع القصد من تدابير نزع السلاح ويتضمن عمليات التفتيش الموقعي . وبما أن التحقق يصبح وسيلة أساسية لضمان الامن في عملية التحرك نحو نزع السلاح الفعلي ، فإن الدول الاطراف في معاهدة وارسو تدعو لإنشاء نظام من التدابير المتشددة للتحقق من تخفيض الاسلحة في جميع المراحل .

وينبغي ضمان إجراء تدابير التحقق من تخفيض القذائف النووية في جميع المواقع التي يتم فيها تفكيك وتدمير هذه القذائف ، بالإضافة الى مواقع التجريب وفي القواعد العسكرية ، بما في ذلك تلك الموجودة في بلدان ثالثة ، وفي مراكز التدريب ومرافق التخزين والمنشآت الصانعة التي تملكها الدولة والخاصة .

وفي ميدان الأسلحة التقليدية يجب أن تكمل تدابير التحقق من التخفيضات الفعلية بتدابير لرصد الأنشطة العسكرية للقوات المسلحة التي تبقى بعد اكمال العملية .

٧ - وقد استعرضت الدول الممثلة في الدورة الاتجاه الذي اتخذه اجتماع فيينا لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذي دخل المرحلة الحاسمة لصياغة الاتفاقات المقبولة عموما ، وصرحت بعزمها على القيام بكل جهد للاسهام في اختتام الاجتماع بنجاح . وينبغي اتخاذ قرارات جوهريه ومنتزنة تماما في الاجتماع تسهلا للتقدم الفعلي في نزع السلاح وفي بناء الثقة وتنمية العلاقات بين الدول المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية على الاساس الراسخ والموثوق به لجميع المبادئ التي تضمها وشيقة هلسنكي الختامية . وهذه الدول ، إذ ترفض تقسيم اوروبا الى كتلتين عسكريتين متواجهتين ، تؤيد الحل المتزامن لهذه التحالفات ، وقيام علاقات حسن الجوار والتعاون في الدار الاوروبية المشتركة .

إن الدول الممثلة في الدورة مقتنعة بأن الاجتماع المقترح لوزراء خارجية بلدان مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا لن يسهل بداية المفاوضات المعنية بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في اوروبا فحسب ، ولكنه قد يؤدي كذلك الى حل القضايا الاخرى المتعلقة بالامن والتعاون الاوروبيين .

وقد اتفق المشتركون في الدورة على أن السلم الدائم والتعاون المبني على حسن الجوار في اوروبا يعتمدان على احترام الحقائق الاقليمية والسياسية القائمة في هذه القارة . إن أنشطة القوى الانتقامية ، ولاسيما في جمهورية المانيا الاتحادية ، وأي تشجيع لروح الانتقام ، أينما حدث ، تتعارض مع مصالح الانفراج والامن وتتناقض مع نص وروح وشيقة هلسنكي الختامية . وسوف يستمر رفض أي من هذه الأنشطة رفضا باتا .

ان مصالح السلم وإقامة مناخ من الثقة والاحترام المتبادل والصداقة بين الأمم تتطلب وضع نهاية لسياسات العداء بينها ولجميع محاولات اشارة معاداة الشيوعية

وترويج العنصرية واللجوء الى التمييز في أي شكل أو صورة ونشر الآراء التي تتسم بالنعرة الاقليمية والقومية .

٨ - ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو مستعدة للبحث عن سبل توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ذي المنفعة المتبادلة مع جميع البلدان . وهي تؤيد رفع الحواجز التي تعوق التبادلات التجارية والاقتصادية ، وتكثيف العلاقات الاقتصادية بين الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، الامر الذي سيؤدي الى تعزيز الانفراج والامن والسلم في اوروبا .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تؤيد التعاون الشامل في المجال الانساني . وهي مقتنعة بوجود عمل كل ما يمكن عمله لضمان حقوق الشعوب في العيش والعمل في سلم وحرية والإعمال التام للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية برمتها وتداخلها ، مع الاحترام اللازم لسيادة الدول .

٩ - وأعربت من جديد الدول الممثلة في الدورة عن التزامها بإقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يشمل المجالات العسكرية والسياسية فضلا عن المجالات الاقتصادية والانسانية . وسوف يتضمن هذا النظام التعاون أيضا في الشؤون الايكولوجية . وسيؤدي نظام الامن هذا الى ظهور عالم خال من الاسلحة النووية ، يصبح فيه استخدام القوة او التهديد باستخدامها أمرا غير وارد ، وتتحدد فيه العلاقات بين الأمم في روح من الاحترام المتبادل والصداقة والتعاون . وتهدف مبادرة البلدان الاشتراكية الى التغلب على أي نهج قائم على المواجهة والى تأكيد المعايير المتحضرة وجو الصراحة والوضوح والثقة في العلاقات الدولية .

ورحب المشتركون في الدورة بتبادل الآراء الواسع النطاق الذي بدأ في الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا . وقالوا أنهم يرغبون في ان يستمر ان الحوار الموجّه لبلوغ هذه الغاية ويتسع في جميع الاتجاهات وعلى جميع المستويات حتى يتسنى التحرك نحو اتخاذ تدابير محددة لخلق ضمانات مادية وسياسية وقانونية واخلاقية وسيكولوجية لتحقيق السلم ونحو اتخاذ اجراءات عملية لبناء الامن للجميع . وأعرب المشتركون عن أملهم في أن تسهم الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين مساهمة هامة في تحقيق هذه الغاية . وقالوا إن الأمم المتحدة يمكن أن تصبح الضمان الحقيقي للنظام الشامل للسلم والامن الدوليين .

وأكدت الدول الممثلة في الدورة الحاجة الى التزام جميع الدول بشكل مسارم بمبادئ الاستقلال الوطني ، والسيادة ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وحرمة الحدود ، والسلامة الاقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وغيرها من المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية والمبادئ الاخرى المعترف بها عالميا والتي تنظم العلاقات الدولية .

١٠ - وتبادل قادة الدول الاطراف في معاهدة وارمو الاراء بشأن مناطق التوتيرات والصراعات في العالم . وأكدوا من جديد تميمهم على الاسهام بشكل فعال في إيجاد حلول سياسية عادلة لهذه القضايا عن طريق التفاوض .

وسيكون لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة تشارك فيه ، على قدم المساواة ، جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، أهمية كبرى من أجل التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الاوسط وتحقيق ملم دائم في المنطقة . ويمكن ان يكون تشكيل لجنة تحضيرية تضم الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بالإضافة الى كل الاطراف المعنية خطوة عملية نحو عقد هذا المؤتمر .

ومن صالح السلم الدولي انهاء الصراع العراقي الايراني بأسرع ما يمكن ، وحل المشاكل موضع النزاع عن طريق التفاوض مع المراعاة الواجبة للمصالح المشروعة لكلا الدولتين استنادا الى معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا .

ورحب المشتركون في الدورة بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، وأعربوا عن إقتناعهم بأن تعزيز السلم في شبه جزيرة كوريا وإيجاد تسوية سياسية لجميع الصراعات والمشاكل القائمة في جنوب شرقي آسيا عن طريق التفاوض ، وعلى أساس احترام استقلال وسيادة كل بلد ، وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون في هذا الجزء من العالم هي عوامل مؤدية الى تحقيق الامن الدولي .

وأعرب المشتركون في الدورة عن تأييدهم لسياسة تحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان ، والتوصل الى تسوية سياسية للحالة حول أفغانستان بأسرع ما يمكن ، على أساس موقف أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلد واحترام استقلاله وسيادته . كما أعربوا عن اهتمامهم بأن يتم في أقرب وقت ممكن ، تنفيذ التفاهم السوفياتي الافغاني بشأن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان في سياق تسوية سلمية .

وأكدت الدول الممثلة في الدورة من جديد تضامنها مع شعوب الجنوب الأفريقي في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار والسياسات العنصرية والفصل العنصري ومع الشعب الناميبي في كفاحه من أجل التحرير والاستقلال الحقيقي تحت قيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وأدان المشتركون بشدة الأعمال العدوانية التي ترتكبها جمهورية جنوب أفريقيا ضد شعوب أنغولا وموزامبيق والبلدان المستقلة المجاورة الأخرى .

وأعرب المشتركون في الدورة عن تأييدهم الكامل للجهود التي تبذل لتحقيق تسوية سياسية عادلة في أمريكا الوسطى . ودعوا إلى وضع نهاية لأعمال العدوان الموجه ضد نيكاراغوا وإلى الاعتراف بحق كل شعب في تحديد مسار تنميته السياسية والاقتصادية بحرية ودون تدخل خارجي .

وتناول المشتركون في الدورة بعض جوانب الحالة الاقتصادية العالمية ، ومن بينها القضايا المتعلقة بالقضاء على التخلف ، واعتمدوا وثيقة ذات صلة بالموضوع ، سيتم نشرها .

١١ - وأجرت الدورة تبادلاً مكثفاً للآراء المتعلقة بتطوير التعاون بين الدول الاشتراكية المتحالفة . وأُشنت على العمل الذي أدته لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء الدفاع بعد دورة اللجنة الاستشارية السياسية المعقودة في بودابست ، وُحددت مهامها في المستقبل .

واتفق المشتركون في الدورة ، أثناء مناقشتهم للمسائل المتعلقة بالتعاون في إطار معاهدة وارسو على جعل تعاونهم في مجال السياسة الخارجية أكثر دينامية ، وعلى زيادة تحسين آلية المنظمة ، وعلى الالتزام بشكل صارم بمبادئ المساواة والمسؤولية المتبادلة في إطار نظام العلاقات السياسية بين الدول المتحالفة . ويرى المشتركون أن من المهم بالنسبة لكل دولة من دول التحالف أن تزيد من نشاطها ومبادراتها في الشؤون الدولية بغية اتباع خط متناسق في مجال السياسة الخارجية .

واتفق في هذا الصدد على تشكيل فريق متعدد الأطراف من ممثلي الدول الأطراف في معاهدة وارسو لتقديم معلومات متبادلة مستمرة .

وتقرر أيضا تشكيل لجنة خاصة تابعة للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، مؤلفة من ممثلي وزارات الخارجية ووزارات الدفاع وتعنى بشؤون نزع السلاح وتبادل الآراء والمعلومات عن شؤون الحد من الاسلحة ونزع السلاح ولاسيما في المجال النووي بما في ذلك النظر في مبادرات الدول المتحالفة ، ووضع المقترحات المشتركة في هذا الصدد . ويهدف إنشاء هذه اللجنة الى تمكين جميع الدول الاطراف في معاهدة وارسو من الاضطلاع بدور أنشط في الجهود المشتركة في ميدان الحد من الاسلحة ونزع السلاح .

واستمعت اللجنة الاستشارية السياسية الى تقرير القائد الاعلى للقوات المسلحة الموحدة للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، عن أنشطة القيادة العليا ، واتخذت مقرا في هذا الشأن .

وتميزت الدورة بجو من الصداقة والتعاون الودي . وكانت دليلا على وحدة الآراء بشأن جميع الشؤون التي تمت مناقشتها .

وسوف تضع الجمهورية الديمقراطية الالمانية بوصفها الدولة المضيفة للدورة ترتيبات لتوفير الوثائق التي اعتمدت خلال الدورة للدول الاخرى وللمنظمات الدولية .

وسوف تعقد الدورة العادية القادمة للجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو في مدينة وارسو . وتم تعيين ممثل جمهورية بولندا الشعبية هنريك ياروزيك نائب وزير الخارجية ، امينا عاما للجنة الاستشارية السياسية للفترة القادمة .

#### المقيدة العسكرية للدول الاطراف

##### في معاهدة وارسو

تتزايد في ظل الظروف الحالية أهمية التصور الصحيح لاهداف الدول والتحالفات العسكرية السياسية ونواياها المتجسدة في عقائدها العسكرية .

وفي ضوء هذا ، ونظرا الى الحاجة الى إبعاد شبح الحرب نهائيا عن المدينة وإنهاء سباق الاسلحة ، واستبعاد امكانية اللجوء الى استخدام القوة العسكرية ، وتعزيز السلم والامن ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، قررت الدول الاطراف في

معاهدة وارسو عرض مبادئ عقيدتها العسكرية التي تمثل الاساس لانشطة منظمة معاهدة وارسو وتعكس الاهداف العسكرية - السياسية المشتركة ذات الوجهة الدفاعية للدول الاعضاء فيها وعقائدها العسكرية الوطنية .

#### أولا

إن العقيدة العسكرية لمعاهدة وارسو ولكل دولة من الدول الاطراف فيها خاضعة لخدمة مهمة منع نشوب الحرب سواء النووية أو التقليدية . وبفضل جوهر النظام الاشتراكي ذاته لم تكن الدول الاشتراكية تربط على الاطلاق مستقبلها بالحل العسكري للمشاكل الدولية ولن تفعل ذلك أبدا . وهي ترغب في أن تحل النزاعات الدولية بالطرق السياسية السلمية .

لقد أصبح العالم في العصر النووي وعصر الفضاء أضعف من أن يحتمل الحرب وسياسات العنف . ونظرا لخطامة القدرات التدميرية التي تجمعت ، صارت البشرية مواجهة بمشكلة البقاء . فالحرب العالمية ، ولاسيما الحرب النووية ، ستكون لها عواقب وخيمة لا بالنسبة للبلدان المشتركة مباشرة فيها فحسب وإنما أيضا بالنسبة للحياة بأكملها على الأرض .

إن العقيدة العسكرية للدول الاطراف في معاهدة وارسو هي عقيدة ذات طابع دفاعي بحت .

وهي تستند الى مفهوم عدم جواز اللجوء في ظل الظروف السائدة اليوم الى الوسائل العسكرية لحل النزاع . وفيما يلي الاركان الاساسية لهذه العقيدة :

إن الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، لن تكون اطلاقا وتحت أي ظرف من الظروف هي البادئة بعمل عسكري ضد أي دولة أو تحالف دول ما لم تصبح هي نفسها هدفا لهجوم مسلح .

وهي لن تكون اطلاقا البادئة باستخدام الاسلحة النووية .

كما أنه ليست لديها أية مطالب اقليمية في أي دولة أخرى سواء في أوروبا أو خارج أوروبا .

وهي لا ترى في أية دولة أو أي شعب عدوا لها . بل إنها مستعدة إلى إقامة علاقات مع بلدان العالم جميعها ، بلا أي استثناء ، على أساس الاحترام المتبادل للمصالح الأمنية والتعايش السلمي . وتعلن الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن علاقاتها الدولية قائمة بشكل راسخ على احترام مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحرمة الحدود والسلامة الإقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة وغيرها من المبادئ والاهداف الأخرى التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا .

إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، رغم التزامها بتنفيذ تدابير نزع السلاح ، فإنها مضطرة في الوقت ذاته للاحتفاظ بقواتها المسلحة في وضع وعلى مستوى يمكنها من صد أي هجوم خارجي على أي دولة من الدول الأطراف .

والقوات المسلحة للدول المتحالفة موضوعة في حالة استعداد قتالي كاف يضمن لها ألا تؤخذ على حين غرة . ولو تعرضت ، مع ذلك ، لهجوم فهي ستوجه إلى المعتدي ضربة قاضية .

ولا تهدف الدول الأطراف في معاهدة وارسو إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة وترسانات تزيد عن الحد المطلوب لتحقيق هذه الاهداف . ولذلك فإنها ستلتزم بصرامة بالحدود الكافية لأغراض الدفاع ولصد أي عدوان محتمل .

#### ثانيا

إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو ملتزمة تعتبر أن واجبها الاسمي هو توفير الأمن الفعّال لشعوبها . ولا تسعى البلدان الاشتراكية المتحالفة لأن تكون على درجة من الأمن أكثر مما عليه البلدان الأخرى ، بيد أنها لن ترضى بدرجة أقل من الأمن . إن حالة التكافؤ العسكري الاستراتيجي القائمة في الوقت الراهن تظل عاملا حاسما في منع نشوب الحرب . بيد أن التجربة قد أظهرت أن التكافؤ على مستويات متزايدة دوما لا يؤدي إلى مزيد من الأمن . ولهذا السبب ستواصل تلك الدول الأطراف في معاهدة وارسو بذل جهودها من أجل المحافظة على التوازن العسكري على مستويات تدريجية الانخفاض .

وفي ظل هذه الظروف ، يكتسب وقف سباق التسلح والتدابير الموجهة لنزع السلاح الحقيقي أهمية تاريخية حقا . ففي هذا اليوم ، وفي هذا العصر ، لا يوجد أمام الدول خيار سوى التوصل الى اتفاقات تؤدي الى تخفيف حدة المواجهة العسكرية بشكل جذري .

وإن الدول الاطراف في معاهدة وارسو ملتزمة التزاما لا يتزعزع بهذه المبادئ . ان هذه الدول ، انسجاما تاما منها مع الطابع الدفاعي لعقيدها العسكرية ، تسعى بهمة لتحقيق الاهداف الاساسية التالية :

أولا ، القيام ، دون ابطاء ، بغرض حظر عام وكامل على التجارب النووية باعتبار ذلك تدبيرا ذا أولوية عليا لوقف تطوير وانتاج وتحسين الاسلحة النووية وتخفيضها تدريجيا والتخلص منها في نهاية الامر ، ومنع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي ؛

ثانيا ، حظر الاسلحة الكيميائية والانواع الاخرى من أسلحة التدمير الشامل والتخلص منها ؛

ثالثا ، تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا الى مستوى لا يتسنى معه لأي جانب ، يحافظ على قدراته الدفاعية ، أن يمتلك الوسائل اللازمة لشن هجوم مباغت على الجانب الآخر أو القيام بعمليات هجومية بصفة عامة ؛

رابعا ، التحقق الدقيق من جميع تدابير نزع السلاح من خلال مجموعة من الوسائل التقنية الوطنية والاجراءات الدولية ، بما في ذلك انشاء الهيئات الدولية الملائمة ، وتبادل المعلومات العسكرية ، وعمليات التفتيش الموقعية ؛

خامسا ، انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ومن الاسلحة الكيميائية في مختلف أجزاء أوروبا وغيرها من مناطق العالم ، فضلا عن انشاء مناطق يخفف فيها تركيز الاسلحة وتزداد فيها الثقة المتبادلة ، مع ادخال تدابير لبناء الثقة المتبادلة في المجالات العسكرية في أوروبا ، والتوصل الى اتفاقات بشأن تدابير مماثلة في مناطق أخرى من العالم ، بما في ذلك البحار والمحيطات . وعلاوة على ذلك ، دخول الدول الاعضاء في معاهدة وارسو والبلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي في التزامات متبادلة بشأن الامتناع عن استعمال القوة العسكرية ، وإقامة علاقات سلمية ، والتخلص من القواعد العسكرية المقامة فوق أراضي البلدان الاخرى ؛ وإعادة القوات المسلحة

التابعة لتلك البلدان الى اقاليمها الوطنية ، وسحب كل طرف لخطر انواع الاسلحة الهجومية من منطقة التماس المباشر بين الحلفين العسكريين ، واتخاذ تدابير لخفض تركيز القوات المسلحة والاملحة في هذه المنطقة الى أدنى مستوى متفق عليه ؛

سادما ، بما أن الدول الاطراف في معاهدة وارسو تعتبر تقسيم أوروبا الى كتلتين عسكريتين متعارضتين أمرا غير طبيعي ، فهي تؤيد القيام ، في وقت واحد ، بحل كل من حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو ، باعتبار ذلك خطوة أولى في اتجاه القضاء على منظمتيهما العسكريتين ، وإنشاء نظام شامل للأمن الدولي في نهاية الامر .

\*

وتتقترح الدول الاعضاء في معاهدة وارسو على الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي الدخول في مشاورات بغية مقارنة العقيدتين العسكريتين للحلفين ، وتحليل طبيعتهما والمشاركة في مناقشة أنماط تطورها في المستقبل حتى يتسنى تخفيض درجة الشك وعدم الثقة المتبادلين اللذين تراكما على مر السنين ، ولكي يتولد لدى كل طرف تصور أفضل لنوايا الطرف الآخر ولضمان أن تستند المفاهيم والعقائد العسكرية لكلا الكتلتين العسكريتين وأعضاء كل منهما الى مبادئ دفاعية . ومن المواضيع الأخرى الممكنة التشاور بشأنها ما يظهر في بعض فئات الاسلحة والقوات المسلحة من اختلالات في التوازن وعدم تماثل في المستويات ، فضلا عن التماس الوسائل لتقديم الاختلالات وإزالة عدم التماثل من خلال قيام الجانب المتفوق بإجراء تخفيض ، على أن يكون مفهوما أن هذه التخفيضات ستؤدي الى مستويات متناقصة دوما .

وتتقترح الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن تُعقد تلك المشاورات على مستوى خبراء معترف بهم ، بما في ذلك الاخصائيون العسكريون الذين يمثلون بلدان الجانبين والدول الاطراف في معاهدة وارسو مستعدة لبدء تلك المفاوضات قبل نهاية عام ١٩٨٧ . ويمكن عقد المشاورات في وارسو أو بروكسل أو في كلتا المدينتين بالتناوب .

عن جمهورية بلغاريا الشعبية :

تودور جيفكوف

الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ،

ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية

عن جمهورية هنغاريا الشعبية  
يános كادار  
الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية  
إريك هونيكير  
الأمين العام للجنة المركزية  
لحزب الوحدة الاشتراكي الالمني ،  
ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن جمهورية بولندا الشعبية :  
فوتشيك ياروزلسكي  
الأمين الأول للجنة المركزية  
لحزب العمال البولندي المتحد ،  
ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية :  
نيكولاي شاوشيسكو  
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ،  
ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
ميخائيل غورباتشوف  
الأمين العام للجنة المركزية  
للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي

عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية :  
غوستاف هوساك  
الأمين العام للجنة المركزية  
للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ،  
ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية  
برلين ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧

-----